

دور البنوك الجزائرية في تطوير حركة المشاريع الاستثمارية
(دراسة ميدانية على فروع البنك الوطني الجزائري في منطقة الجنوب الشرقي خلال الفترة 2014-2016)

The role of Algerian banks in developing the movement of investment projects
(Field study on branches of the National Bank of Algeria in the South-East region during the period 2014-2016)

أ. سهام بن الشيخ¹، أ. معاذ ميمون²

¹ sousous99@gmail.com

² mouad.mimoune@yahoo.com

النشر: 01/ 12/ 2016

الاستلام: 24 / 11/ 2016

الملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور البنوك الجزائرية خاصة منها العمومية في تحريك ودفع عجلة المشاريع الاستثمارية، ولتحقيق ذلك قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور خصصنا الأول منها لمراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري، وخصصنا المحور الثاني للتطورات التي شهدتها بيئة الاستثمار الجزائرية من خلال القوانين المنظمة لها، وفي المحور الثالث أجرينا دراسة ميدانية لدى البنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2014 إلى 2016 تابعنا فيها حركة الاستثمار من خلال أعداد المستثمرين في كل سنة وكذلك من خلال حجم القروض الاستثمارية الممنوحة لتمويل مشاريع ربحية أي أننا استثنينا الأنواع الأخرى من القروض الاستثمارية (القروض العقارية، قروض الاستهلاك).
الكلمات المفتاحية: البنوك الجزائرية، الاستثمار، القروض الاستثمارية.

Abstract :

through this study we seek to highlight the role of the Algerian banks, especially the publicbanks in boost and advancing investment projects, in order to achieve that we divided the study into three parts ,the first part treats the stages of the evolution of the Algerian banking system ,and the second part includes the developments of the Algerian investment environment through its laws ,in the third part we focused on a field study at the National Bank of Algeria during the period from 2014 to 2016 ,in which it we followed the movement of investment through a number of investors each year as well as through investment volume of loans granted , and we excluding other types of investment loans (mortgage loans, consumption loans).

Key words: algerian banks, investment, investment loans.

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على دور البنوك الجزائرية في دفع حركة المشاريع الإستثمارية من خلال تمويل هذه المشاريع بالقروض الإستثمارية، حيث نلقي في المحور الأول نظرة على مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ نشأته وإلى غاية صورته الحالية، ثم نسلط الضوء على تطور القوانين التي تنظم بيئة الإستثمار الجزائرية، وبعد ذلك نجري دراسة ميدانية على مجموعة من فروع البنك الوطني الجزائري في منطقة الجنوب الشرقي (الأغواط، غرداية، ورقلة، تمنراست، إيزي) خلال فترة 3 سنوات تبدأ من 2014 و تنتهي في 2016، لنحاول معرفة مدى مساهمة هذا البنك في تحريك عجلة الاستثمار في هذه المنطقة من الجزائر.

وبالتالي فإننا نعالج في هذا البحث الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البنوك الجزائرية في تطوير حركة المشاريع الإستثمارية في الجزائر؟

حيث سنقسم دراستنا إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

المحور الأول: نبذة حول الجهاز المصرفي الجزائري.

المحور الثاني: تطور التشريعات القانونية الخاصة ببيئة الاستثمار في الجزائر

المحور الثالث: القروض الاستثمارية في البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري)

I- نبذة حول الجهاز المصرفي الجزائري

ان القطاع المصرفي قطاع حيوي جدا لما له من دور هام يلعبه في الحياة الاقتصادية لأي دولة في العالم، لذلك نجده دائما محل تطور وتغير في كل الدول سواء من ناحية القوانين المنظمة للعمل المصرفي أو من ناحية الخدمات التي تقدمها البنوك، وللجزائر مثل جميع الدول قطاع مصرفي يعتبر ركيزة من الركائز التي تعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتظهر أهمية هذا القطاع من خلال المراحل التي مر بها منذ النشأة إلى غاية اليوم وهو ما سوف نتعرف عليه من خلال ما يأتي.

1- مرحلة إستعادة المؤسسات المالية الجزائرية الكبرى بعد الإستقلال

في هذه المرحلة تم إنشاء ثلاثة مؤسسات رئيسية هي : الخزينة ، البنك المركزي و الصندوق الجزائري للتنمية ، وكذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط،¹ حيث تمت إستعادة الخزينة الجزائرية من خلال عزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962،² والتي أخذت على عاتقها مسؤولية منح قروض الإستثمار للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، كما أنشئ البنك المركزي الجزائري بموجب القانون 62-144 في 13 ديسمبر 1962، كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، وذلك ليحل ابتداءً من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الإستعمارية

بمقتضى قانون أوت 1851، و كذلك تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية وفقا للقانون رقم 63-165 الصادر في 07 ماي 1963، للمساعدة في تمويل الإستثمارات الإنتاجية والذي تحول فيما بعد إلى بنك بموجب المرسوم رقم 71-47، يلعب دوره كوسيط فعلي بين الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية،³ وفيما يتعلق بالصندوق الوطني للتوفير والإحتياط فقد أنشئ بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964، وحدد القانون دور ونشاط الصندوق في جمع الإدخار من المواطنين واستغلاله في خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتمويل البناء، وتمويل الجماعات المحلية.

2- تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر

ان استعادة الدولة الجزائرية للمؤسسات المالية السابقة الذكر لم يكن كافيا خاصة بعد مواجهة هذه المؤسسات لصعوبات تسيير القطاع المصرفي نظرا لوجود البنوك الأجنبية ضمن هذا القطاع، مما استدعى ضرورة تأميم هذه البنوك وكان ذلك سنة 1966م، حيث نشأت إثر عملية التأميم البنوك الجزائرية التالية:

-البنك الوطني الجزائري (BNA): والذي تأسس بموجب المرسوم رقم 66-178 الصادر في 13 جوان 1966 ، باسترجاع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات القرض العقاري الجزائري والتونسي (CFAT) ، والقرض الصناعي والتجاري (CIC) واعتُبر البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا عمل على دعم عملية تمويل القطاع الإشتراكي الفلاحي.⁴

- القرض الشعبي الجزائري (CPA): تأسس بموجب المرسوم رقم 66-366 المؤرخ في 11 ماي 1967 ، وهو بنك إيداع استرجع أصول البنك الشعبي و أعاد الأنشطة التي كانت تقوم بها بعض فروع البنوك الأجنبية ، حيث تمثلت أهم وظائف هذا البنك في تمويل عمليات البيع بالتقسيط وخاصة التي تتعلق بالآلات و أدوات التجهيز، وإقراض الحرفيين والفنادق وقطاعات السياحة والصيد والتعاونيات غير الزراعية وإقراض أصحاب المهن الحرة.

-البنك الخارجي الجزائري (BEA): أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 67-2004 الصادر في 1 أكتوبر 1967، حيث ضم خمسة بنوك أجنبية هي: (القرض الليوني، الشركة العامة، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، بنك باركلاي، وبنك التسليف للشمال)،⁵ وكان عبارة عن بنك ودائع للدولة أُوكلت له مهام تسهيل وتنمية العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى، ومنح الإعتمادات على الإستيراد والضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل عملية التصدير، وتلقي ودائع الأفراد والمؤسسات داخليا وخارجيا.

3- مرحلة ما بعد تأميم البنوك الأجنبية

على الرغم من المجهودات التي قامت بها السلطات الجزائرية لتنظيم الجهاز البنكي الا ان هذا الأخير واجه عدة صعوبات أعاقته عن القيام بالدور المطلوب منه، فقد كانت هناك نزاعات على مستوى السلطات النقدية نظرا لتداخلهم كل من البنك المركزي ووزارة المالية، كما كانت الخزينة العمومية تمنح قروضا لتمويل الإستثمار بشكل مباشر، أما البنوك فكانت تمنح قروض الإستغلال فقط، وكانت القروض المقدمة للمؤسسات الوطنية عبارة عن تبرعات أكثر منها قروض، مما أدى إلى إستنزاف موارد الإقتصاد الوطني؛

4- الإصلاح المصرفي وفق القانون 90-10:

يمكن اعتبار القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، مرحلة فاصلة بين حقبتين مر بهما مجمل الإقتصاد الجزائري بالإننتقال من مرحلة الإقتصاد المركزي إلى مرحلة اقتصاد السوق، كما يعتبر مقارنة بكل الإصلاحات التي سبقته منسجما ومتناسكا، لأنه صدر مرة واحدة في وثيقة واحدة، والتي جاءت لإرساء القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية بما يتماشى وآليات اقتصاد السوق.⁶

حيث قام هذا القانون على مجموعة من المبادئ والتي نذكرها فيما يلي:⁷

-الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية: حيث أصبحت قرارات البنك المركزي تتخذ على أساس الأهداف النقدية وليس على أساس كمي حقيقي.

-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الخزينة: وذلك من خلال استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة، وتقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي إذ يمكنها الحصول على تسبيقات من البنك المركزي في حدود أقصاها 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة.

-الفصل بين دائرة الخزينة ودائرة القرض: تم إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

-إنشاء سلطة نقدية مستقلة ووحيدة: كانت السلطة النقدية قبل هذا القانون مشنتة فوزارة المالية كانت تلعب دور السلطة النقدية، والخزينة كانت تلعب هذا الدور أحيانا عندما تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، البنك المركزي كان يلعب هذا الدور من خلال احتكاره إصدار النقود لذلك جاء هذا القانون ليقوم بإلغاء هذا التعدد وإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة هي مجلس النقد والقرض والذي يمثل البنك المركزي.

وفيما يلي جدول يشمل مجمل البنوك العمومية والخاصة الأجنبية بالإضافة إلى المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل العاملة بالجزائر حتى تاريخ 11 جانفي 2017:⁸

البنوك العمومية	البنوك الخاصة الأجنبية	المؤسسات المالية	مكاتب التمثيل
- البنك الخارجي الجزائري	- بنك البركة	- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	- البنك التجاري العربي البريطاني
- البنك الوطني الجزائري	- المؤسسة العربية المصرفية	- المؤسسة المالية للاستثمار	- اتحاد البنوك العربية الفرنسية
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية	- بنك سيني	- المساهمة والتوظيف	- القرض الصناعي التجاري
- بنك التنمية المحلية	- بنك ان بي باريباس	- مؤسسة إعادة التمويل العقاري	- بانكو سبادال
- القرض الشعبي الجزائري	- بنك تراست	- سيتيلام	- مونتي دي باشي دي سينا
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	- بنك الخليج	- المؤسسة المغربية للايجار	
	- بنك الإسكان	- المؤسسة الوطنية للايجار	
	- بنك فرنسا	- ايجار ليزينغ	
	- مؤسسة القرض الزراعي	- مؤسسة الجزائر للايجار	
	- بنك السلام		
	- اتش اس بي سي		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مأخوذة من الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر.

II- تطور التشريعات القانونية الخاصة ببيئة الاستثمار في الجزائر

شهدت بيئة الاستثمار في الجزائر تغيرات عديدة بدأت منذ الاستقلال واستمرت حتى سنة 2016 وستبقى قابلة للتطوير نظرا لما تتطلبه هذه البيئة من عوامل تساعد على التماشي مع التطورات الحاصلة في العالم الخارجي وأيضا بما يمنح للاقتصاد الجزائري مزايا تمكنه من جذب الاستثمار الأجنبي و تشجيع الاستثمار المحلي، فقد كانت الدولة بعد الاستقلال هي المتحكم في زمام مبادرات الاستثمار و هي التي توجه المستثمرين الى القطاعات التي يجب الاستثمار فيها إلى غاية الوصول إلى مرحلة تحرير الإستثمار حيث أصبح بإمكان أي مواطن جزائري أو أجنبي انشاء مشروع خاص بما يساهم في تحقيق دخل خاص للمستثمر و يساهم كذلك في تنمية الاقتصاد الوطني.

في سنوات السبعينات كانت القوانين المنظمة لعملية الإستثمار مقيدة جدا للمستثمرين حيث كان يمكن للمستثمر الجزائري أو الأجنبي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي الإستثمار في قطاعي الصناعة والسياحة فقط، أما باقي القطاعات فكانت الدولة تحتفظ بحق انشاء مشاريع استثمارية بها مع إمكانية مشاركة رأس المال الخاص فيها ولكن عند الضرورة فقط، وقد كان رأس مال المؤسسات في القطاع الخاص محدد بـ 500 ألف دينار جزائري، كما كانت القوانين تسمح للدولة بشراء الحصص التي لا تملكها في المؤسسات المختلطة المملوكة بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وبالنسبة لعدد الموظفين فقد كان بإمكان المؤسسات تعيين عدد محدد من الموظفين الأجانب لا يمكن تجاوزه كما كان عليها توظيف عدد معين من الكوادر الجزائرية لا يمكنها توظيف أقل منه، أما بالنسبة لتحويل المستثمرين الأجانب للأرباح المحققة للخارج فكانت النسبة المحددة يجب أن لا تتجاوز 15 % من رأس المال المستثمر، وكان المستثمرون في هذه المرحلة يستفيدون من إعفاء تام أو جزئي من الرسوم العقارية خلال مدة 10 سنوات.⁹

وفي أوائل الثمانينات عرفت القوانين الخاصة بالإستثمار مجموعة من التغييرات حيث أصبح رأس المال المحدد للإستثمار -بالنسبة للمستثمرين الجزائريين المقيمين بالجزائر - 30 مليون دينار جزائري، كما تم توسيع نطاق القطاعات القابلة للإستثمار بها فبالإضافة إلى الصناعة والسياحة أصبح بالإمكان الإستثمار في قطاع الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية، النقل البري للمسافرين و البضائع، انتاج المواد الأولية الخاصة بالزراعة و المنتجات الاستهلاكية للعائلات، وكان تنويع الإستثمارات بالنسبة لمستثمر واحد أو مجموعة من الشركاء محظورا خلال هذه الفترة، واستفادت المشاريع الاستثمارية المنجزة في المناطق المحرومة من اعفاء ضريبية مثل الضريبة على الأرباح لمدة 5 سنوات، و الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات، و استفادت المشاريع المنتجة من اعفاء الضريبة على الأرباح لمدة 5 سنوات، أما الإستثمارات الأخرى فاستفادت من اعفاء جزئي او متناقص من الضريبة على الأرباح لمدة 5 سنوات أيضا، أما بالنسبة للقروض البنكية المتوسطة و الطويلة الأجل فقد كان بإمكان مؤسسات القطاع الخاص الإستفادة حتى 30 % من تكلفة المشروع، وكانت المشاريع التي توجه منتجاتها للتصدير والمشاريع السياحية التي تجلب العملة الصعبة للبلد تستفيد من إجراءات جبائية تفضيلية، كما كان المستثمرون يستفيدون من قطع أراضي ومن وسائل التجهيز و العتاد والمواد الأولية لانجاز مشاريعهم ويستفيدون أيضا من المساعدة في مجال دراسة المشاريع واعداد ملفات الاعتماد لاستثماراتهم، حيث كانت المشاريع الأقل من 3 مليون دينار جزائري تحصل على الاعتماد من الولاية و المشاريع الأكثر من 3 مليون و الأقل من 30 مليون دينار جزائري تحصل على الاعتماد من وزير التخطيط.¹⁰

وخلال التسعينات عرفت بيئة الاستثمار الجزائرية رفع بعض القيود حيث أصبح بإمكان أي شخص طبيعي أو معنوي جزائري او اجنبي الاستثمار في أي نشاط قانوني بدون أي توجيه من الدولة حيث يحظى

المستثمر الأجنبي سواء كان طبيعي أو معنوي بنفس المعاملة التي يحظى بها المستثمر الجزائري، كما تم إنشاء وكالة لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات، و الغي تحديد راس المال بمقدار 30 مليون دج، وبالنسبة للاستثمارات الكبرى من حيث الحجم و التكنولوجيا المستعملة فانها تستفيد من امتيازات تمنحها لها الدولة من خلال ابرام اتفاق بينهما، وفيما يتعلق بالجانب الضريبي فان كل الاستثمارات بشكل عام تستفيد من الاعفاء من ضريبة نقل الملكة بالنسبة للمشتريات العقارية المنجزة في اطار الاستثمار، الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف في انجاز المشروع الاستثماري كما تطبق رسوم جمركية مخفضة على السلع المستوردة، كذلك الحال بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق المحرومة فانها تحصل على امتيازات ضريبية خاصة بها، كما أن للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة مميزات تحظى بها مثل الاعفاء من الضرائب والرسوم ذات الطابع الجبائي و الجمركي وتوظيف الكوادر الأجنبية بدون سقف تفرضه الدولة عليها بهذا الشأن.¹¹

وفقاً لقانون خاص بالاستثمار في الجزائر تم تنظيم بيئة الاستثمار من خلال الاهتمام بحماية البيئة و اشتراط ذلك على المستثمرين بالإضافة لاشتراط ممارسة أنشطة قانونية تصب في صالح تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تمنح الدولة امتيازات لكل الاستثمارات بدون استثناء، لكن تختلف أهمية هذه الامتيازات باختلاف أهمية المشروعات الاستثمارية، حيث أن جميع المشاريع تستفيد من الامتيازات الضريبية والجبائية والجمركية، ولكن المشاريع التي تخلق مناصب شغل تستفيد من مزايا إضافية، كما تستفيد المشاريع ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تفضيلية خاصة بها، وتستفيد الاستثمارات الأجنبية من ضمان تحويل رؤوس أموالها و عائداتها وكذا المداخل الناتجة عن التنازل او تصفية الاستثمارات الى بلادها الام، وفي حالة التنازل يجب ان يلتزم المستثمر الجديد بالالتزامات التي تعهد بها المستثمر السابق واذا لم يلتزم تسحب منه المزايا الممنوحة للاستثمار.¹²

III- القروض الاستثمارية في البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري)

تتمثل القروض الاستثمارية والمسماة أيضاً بالقروض متوسطة الأجل في تلك المبالغ النقدية التي تمنحها البنوك في إطار تمويل مشاريع استثمارية، حيث تمتد آجال تسديد هذه القروض من قبل المقترضين حتى 7 سنوات، ويكون موضوعها عادة تمويل المؤسسة لاقتناء التجهيزات والآلات الخاصة بالمشروع.

وبالنسبة للبنوك العمومية الجزائرية فإنها تمويل نوعين من المشاريع الإستثمارية، يتمثل النوع الأول في القروض الإستثمارية الممنوحة للمشاريع الإستثمارية الخاصة والتي تنشأ في إطار البرامج الحكومية ANSEJ،

CNAC، و ANGEM¹³، ويتمثل النوع الثاني في القروض الإستثمارية الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من خارج البرامج الحكومية الداعمة للمشاريع الاستثمارية، حيث تمنح البنوك العمومية عادة قروض تصل إلى 60% من قيمة المشروع الاستثماري بالنسبة للمستثمرين العاديين، أما في حالة المشاريع المنشأة في إطار البرامج الحكومية فإنها تمنح قروض إستثمارية بنسبة 70% من القيمة الإجمالية للمشروع حيث يساهم المستثمر بنسبة 1% و تساهم المؤسسة الداعمة للإستثمار بنسبة 29%.

1- إجراءات منح قرض استثماري في البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري أكثر من 211 وكالة متوزعة على كافة مناطق الوطن تعمل على تقديم خدماتها للعملاء عن قرب، حيث بإمكان أي مستثمر التوجه للوكالة الأقرب للمكان الذي سينشئ به مشروعه الخاص للاستفادة من خدمة القرض الإستثماري، كما أن وكالات البنك الوطني الجزائري وفي ظل المنافسة بينها وبين باقي البنوك العمومية والخاصة فإنها تبحث بنفسها من خلال موظفيها المكلفين بخدمة العملاء عن المستثمرين وتجلبهم من أجل تقديم خدماتها لهم، حيث يمر طلب قرض استثماري بمجموعة من المراحل حتى يحصل المستثمر على التمويل وهي كما يلي.

1- استقبال المستثمر على مستوى الوكالة البنكية من قبل المكلف بخدمة الزبائن، حيث يتم الحديث شفهيًا في أول لقاء حول موضوع الاستثمار، التعرف على صاحب أو أصحاب المشروع، قيمة المشروع، التجهيزات التي يحتاجها المشروع للانطلاق، ثم يتم توجيه المستثمر لتكوين ملف الحصول على قرض الاستثمار بعد مشاورة المكلف بالزبائن لمدير الوكالة.

2- تكوين ملف قرض الإستثمار، والذي يشتمل على الوثائق التالية: طلب خطي ممضي من طرف الزبون يتضمن طبيعة التمويل المطلوب، المبلغ المطلوب، المدة، الهدف من القرض المطلوب، طرق تسديد القرض، كما يتضمن الملف من وثيقة توضح الوضعية القانونية للمؤسسة، السيرة الذاتية لمسير المؤسسة وبطاقة هويته، شهادة أداء الديون الضريبية وشبه الضريبية، السجل التجاري، وثيقة مكية محل المشروع أو عقد إيجار، دراسة تقنية اقتصادية، الميزانية الافتتاحية والميزانيات التقديرية، الفواتير الشكلية للتجهيزات المراد شراؤها، مخطط التمويل.

3- يشرع المكلف بالدراسات في دراسة الملف وهنا يظهر اتجاهان أمام المكلف بالدراسات حسب مبلغ القرض المطلوب من طرف المستثمر، الاتجاه الأول وهو تمويل الوكالة البنكية بنفسها للمشروع وذلك في حالة ما إذا كان المبلغ المطلوب أقل من السقف المحدد لها، والاتجاه الثاني هو إرسال ملف القرض الى المديرية الجهوية للاستغلال إذا كان مبلغ القرض المطلوب أكبر من السقف المحدد للوكالة.

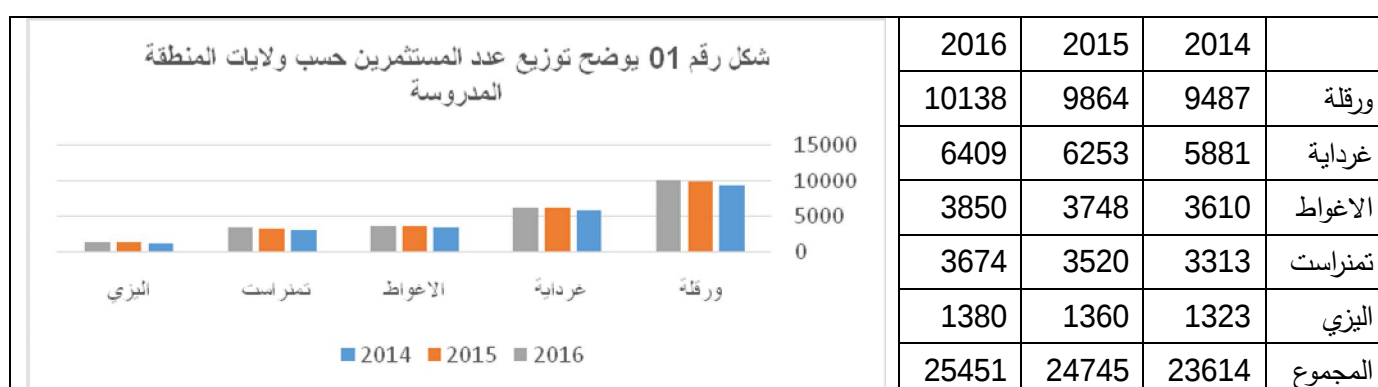
4- إذا صادف المكلف بالدراسات في الوكالة البنكية الحالة الأولى فإنه يقوم بالدراسة المالية لملف القرض وذلك بحساب المؤشرات المالية المستخرجة من الميزانيات وجدول حسابات النتائج لمعرفة الوضعية المالية الحالية والمستقبلية لهذه المؤسسة ومدى تمكنها من تسديد القرض مع آجال الاستحقاق، والتي على أساسها يقوم بصياغة رأيه الخاص بمنح القرض أو عدم منح القرض.

5- على أساس الدراسة التي قام بها المكلف بالدراسات يقوم مدير الوكالة البنكية أيضا بصياغة رأيه الخاص وهو يمثل القرار النهائي بمنح القرض أو عدم منح القرض لهذا المستثمر.

2- تطور حركة الاستثمار لدى فروع البنك الوطني الجزائري في الجنوب الشرقي 2014-2016

نستعرض فيما يلي تطور عدد المستثمرين المسجلين في فروع البنك الوطني الجزائري في المنطقة المدروسة خلال السنوات: 2014، 2015، و2016، وتوزيعها عبر مختلف الولايات في المنطقة، حتى يتسنى لنا إجراء مقارنة بين هذه الولايات من حيث حركة الاستثمار ومتابعة هذه الحركة خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم 01: يوضح أعداد المستثمرين لدى فروع البنك الوطني المدروسة خلال 2014-2016.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية الجهوية للاستغلال التابعة للبنك الوطني الجزائري.

يتضمن الجدول أعلاه أعداد المستثمرين المتعاملين مع البنك الوطني الجزائري بمختلف أنواعهم سواء مستثمرون في إطار البرامج الحكومية الثلاثة والمعروفة ب: ANSEJ، CNAC، وANGEM، أو مستثمرون من خارج إطار هذه المؤسسات خلال السنوات الأخيرة 2014، 2015، و2016 عبر مناطق الجنوب الشرقي وهي تمثل خمس 05 ولايات هي: غرداية، الأغواط، تمنراست، ورقلة والبيزي.

خلال سنة 2014 كانت ولاية ورقلة هي الأعلى من حيث عدد المستثمرين الذين تعاملوا مع البنك المدروس بعدد 9487 مستثمر عبر جميع وكالات البنك في هذه الولاية، تليها ولاية غرداية في الترتيب ب 5881 مستثمر تعاملوا مع البنك، ثم ولاية الأغواط بعدد 3610 مستثمر تم فتح حسابات تجارية لهم على

مستوى وكالتي البنك المدروس الموجودتين في الولاية المذكورة، وتأتي ولاية تمنراست في المرتبة الرابعة من حيث عدد المستثمرين الذين تعاملوا مع البنك الوطني الجزائري خلال السنة الأولى من فترة الدراسة، وأخيرا ولاية إليزي بعدد أقل عن بقية الولايات وهو 1323 مستثمر، حيث توجد مجموعة من العوامل المتحكمة في أعداد المستثمرين والتي نذكر من بينها عدد سكان المنطقة، عدد وكالات البنك الموجودة في الولاية، أقدمية وخبرة الوكالة البنكية فكل ما كانت الوكالة أقدم كل ما كان موظفوها أكثر خبرة في التعامل مع المستثمرين وعلى علاقة وثيقة بهم.

وخلال سنة 2015 بقيت الولايات المدروسة على نفس الترتيب رغم ارتفاع أعداد المستثمرين على مستوى جميع وكالات البنك الوطني الجزائري في منطقة الجنوب الشرقي، حيث ارتفع عددهم في ولاية ورقلة بنسبة 4% مقارنة بالسنة السابقة، وفي ولاية غرداية ارتفع عدد المستثمرين بنسبة 6.32% عن السنة التي قبلها، وفي ولاية الأغواط ارتفع عدد المستثمرين المتعاملين مع البنك الوطني الجزائري بنسبة 3.82% خلال السنة الثانية من الفترة المدروسة، أما في ولاية تمنراست فقد إرتفع عدد المستثمرين بنسبة 6.25%، وبالنسبة لولاية إليزي فقد كانت نسبة ارتفاع عدد المستثمرين تقدر ب 2.8%، حيث نلاحظ ان هذه النسب التي تمثل تزايد اعداد المستثمرين على الرغم من إيجابيتها الا انها ليست كبيرة بما يكفي فهي اقل من 7% في جميع المناطق المدروسة.

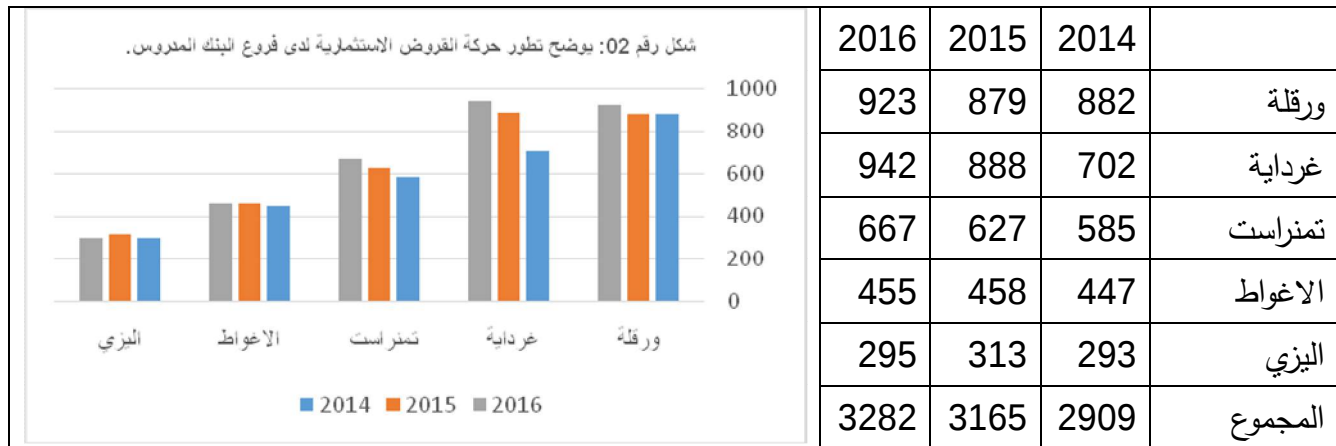
وفي سنة 2016 كذلك حافظت المناطق المدروسة على نفس الترتيب من حيث توزع عدد المستثمرين على مختلف مناطقها، حيث زاد عدد المستثمرين المسجلين في وكالات البنك الوطني الجزائري في ولاية ورقلة عن سنة 2015 بنسبة 2.77%، وفي ولاية غرداية زاد العدد بنسبة 2.49% مقارنة بالسنة السابقة، وفي ولاية الاغواط زاد عدد المستثمرين عن السنة الماضية بنسبة 2.72%، وفي تمنراست زاد عدد المستثمرين العملاء لدى البنك الوطني الجزائري مقارنة بسنة 2015 بنسبة 4.37%، وبالنسبة لولاية إليزي كانت نسبة الزيادة ضئيلة جدا وهي 1.47%.

3- حركة القروض الاستثمارية لدفروع البنك الوطني الجزائري في الجنوب الشرقي خلال الفترة 2014 - 2016:

نستعرض فيما يلي تطور حركة المشاريع الاستثمارية التي مولها البنك الوطني الجزائري في المنطقة المدروسة خلال السنوات الثلاث المحددة، ونحاول إجراء مقارنة بين تطور هذه الحركة في مختلف ولايات المنطقة، كما نستخرج نسبة المستثمرين المستفيدين من قروض استثمارية مقارنة باجمالي المستثمرين المسجلين

في البنك، وبذلك يمكننا معرفة مدى مساهمة البنك المدروس في دعم حركة الاستثمار في المنطقة عن طريق التمويل متوسط الأجل.

جدول رقم 02: يوضح عدد القروض الاستثمارية الممنوحة من قبل فروع البنك الوطني المدروسة 2014-2016.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية الجهوية للاستغلال التابعة للبنك الوطني الجزائري.

يتضمن الجدول أعلاه توزيع القروض الاستثمارية التي تم منحها من قبل وكالات البنك الوطني الجزائري حسب مناطق الجنوب الشرقي خلال السنوات الثلاثة الماضية 2014، 2015، و2016، وهي تتضمن كل أنواع القروض الإستثمارية سواء الممنوحة للقطاع الخاص أو العام، وكذلك الممنوحة في إطار مؤسسات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (البرامج الحكومية) وتلك الممنوحة لأشخاص طبيعيين ومعنويين من خارج مؤسسات الدعم المالي.

حيث يظهر أنه خلال سنة 2014 كان عدد المستثمرين الذين استفادوا من قروض استثمارية في ولاية ورقلة يمثل 882 مستثمر أي ما نسبته 9.29% من اجمالي المستثمرين الذين تعاملوا مع فروع البنك في ولاية ورقلة خلال هذه السنة (بالمقارنة بالجدول الأول)، حيث كانت ولاية ورقلة الأولى من حيث عدد القروض الاستثمارية بالمقارنة مع الولايات الأخرى في المنطقة، وبالنسبة لولاية غرداية فقد كان عدد المستثمرين المقترضين لتمويل استثماراتهم يمثل 702 مقترض وهو ما نسبته 11.93% من اجمالي المستثمرين المسجلين في البنك، وقد كانت ولاية غرداية هي الثانية من حيث عدد القروض الاستثمارية الممنوحة مقارنة بالولايات الأخرى في المنطقة المدروسة، وفيما يخص ولاية تمنراست فقد مثل المستثمرون الذين استفادوا من قروض استثمارية من قبل البنك المدروس ما نسبته 17.65% من اجمالي المستثمرين، أما في الأغواط فقد كانت هذه النسبة أقل من الموجودة في تمنراست وأعلى منها في ورقلة و غرداية وهي تمثل 12.38%، وفي اليزي كانت نسبة المستثمرين المستفيدين من قروض استثمارية حوالي 22.15% وهي الأعلى بين جميع ولايات المنطقة ويعود ذلك بالأساس إلى قلة عدد اجمالي المستثمرين مقارنة ببقية المناطق، وبالتالي فإن نسبة اجمالي القروض

الاستثمارية الممنوحة من قبل البنك المدروس في منطقة الجنوب الشرقي تمثل 12.32% من إجمالي عدد المستثمرين المسجلين وهي نسبة ضئيلة نوعا ما حيث تبين أن مستوى حجم الإلتئمان منخفض على الرغم من كونه الوظيفة الأساسية للبنك مقارنة بالوظائف الأخرى كعمليات السحب والإيداع والتحويلات المالية، التي يبدو أن هؤلاء العملاء يستفيدون منها بمستوى أكبر، ومن الجدير بالذكر أنه من الممكن أن يكون هناك من استفادوا من أنواع أخرى من القروض كقروض الاستغلال قصيرة المدى ولكننا لم نركز على هذا النوع من الإلتئمان في هذه الدراسة.

وفي سنة 2015 انخفضت نسبة المستثمرين المقترضين لقروض استثمارية من البنك المدروس في ولاية ورقلة مقارنة بإجمالي عدد المستثمرين المتعاملين مع فروع البنك في هذه المنطقة حيث مثلت 8.91% مقارنة 9.29% في السنة السابقة، وفي ولاية غرداية عرفت هذه النسبة ارتفاعا فقد مثلت 14.20% وذلك نتيجة الارتفاع الملحوظ في عدد القروض الاستثمارية الممنوحة من قبل البنك المدروس من 702 قرض في سنة 2014 إلى 888 قرض في سنة 2015، وفيما يخص ولاية تمنراست فقد شهدت نسبة المستفيدين من قروض استثمارية ارتفاعا أيضا مقارنة بالسنة السابقة حيث مثلت 17.81% من عدد المستثمرين الإجمالي، وبالنسبة لولاية الاغواط فلم تتغير هذه النسبة كثيرا لأنها انخفضت انخفاضا طفيفا فقد ظهرت ب 12.21%، أما فيما يتعلق بولاية إليزي فقد ارتفعت نسبة المقترضين لقروض استثمارية إلى إجمالي المستثمرين المسجلين إلى 23% مقارنة بالسنة الماضية، وبالتالي فقد سجلت نسبة إجمالي عدد المستثمرين المقترضين لقروض استثمارية في فروع البنك محل الدراسة المتوزعة على مناطق وولايات الجنوب الشرقي إلى إجمالي المستثمرين المسجلين في هذه الفروع ارتفاعا ضئيلا مقارنة بالسنة السابقة وهي تمثل 12.79%.

فيما يتعلق بسنة 2016 فقد عاودت نسبة المستفيدين من القروض الاستثمارية إلى إجمالي المستثمرين المتعاملين مع فروع البنك الوطني الجزائري في ولاية ورقلة عاودت الارتفاع مقارنة بالسنة الماضية فقد بلغت حوالي 9.10%، وفي ولاية غرداية سجلت هذه النسبة ارتفاعا عن سنة 2015 فقد وصلت إلى 14.7%، وفي ولاية تمنراست أيضا ارتفعت نسبة المقترضين إلى 18.29%، أما في ولاية الاغواط فقد اختلف الوضع عن الولايات المذكورة لأن هذه النسبة انخفضت عن السنة السابقة فقد وصلت إلى 11.81%، وكذلك الحال بالنسبة لولاية إليزي فقد انخفضت هذه النسبة إلى 21.37% مقارنة بالسنتين الماضيتين، ومنه فإن النسبة الكلية للمقترضين لقروض استثمارية من فروع البنك محل الدراسة في المنطقة محل الدراسة إلى إجمالي المستثمرين المتعاملين مع هذه الفروع هي 12.89% وبالتالي فقد سجلت ارتفاعا بسيطا مقارنة بالسنة السابقة؛

وبالتالي يتضح لنا من خلال قراءة هذه الأرقام بطء تطور أعداد المستثمرين المتعاملين مع فروع البنك المدروس خلال فترة الثلاث سنوات المدروسة، فقد زاد عددهم من سنة 2014 إلى 2015 بأقل من 5% وزاد عددهم من سنة 2015 إلى سنة 2016 بنسبة 3%، وكذلك يتجلى ضعف حجم الائتمان مقارنة بالعمليات البنكية الأخرى التي يستخدمها المستثمرون، فمن بين إجمالي المستثمرين العملاء لدى وكالات البنك المدروسة هناك فئة قليلة منهم فقط حصلت على قروض بنكية استثمارية لتمويل مشاريعها، ما يعني أن بقية المستثمرين تقربوا من فروع البنك للإستفادة من الخدمات البنكية الأخرى وقد أنشؤوا مشاريعهم من خلال أموالهم الخاصة.

خاتمة:

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة البنوك الجزائرية في تطور حركة المشاريع الإستثمارية في الاقتصاد الوطني من خلال جذب المستثمرين سواء بفتح حسابات جارية تستغل في المعاملات المالية او من خلال منح قروض استثمارية لتمويل مشاريعهم.

تناولنا في المحور الأول للدراسة تطور الجهاز المصرفي الجزائري، حيث عرف هذا الجهاز عدة مراحل تم من خلالها تحديثه بما يتناسب مع ضرورات تطوير الاقتصاد الوطني داخليا وكذا بما يتماشى مع التغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي على الصعيد الدولي، وقد تحول الجهاز المصرفي الجزائري من نظام التخصص الذي كانت تفرضه الدولة لادعم قطاعات معينة من طرف البنوك العمومية إلى الوضع الراهن الذي شهد تحول البنوك العمومية الى تقديم الخدمات البنكية الشاملة وكذلك دخول البنوك الخاصة الأجنبية لتتنافس البنوك الوطنية في تقديم الخدمات المصرفية.

وفي المحور الثاني تطرقنا الى تطورات بيئة الاستثمار الجزائرية التي تحولت بدورها من تحكم الدولة في الإستثمار وفي توجيه المستثمرين إلى قطاعات معينة يجب أن يستثمروا أموالهم الخاصة فيها إلى حرية الإستثمار سواء من قبل مستثمرين جزائريين أو أجانب بما يحقق التنمية الاقتصادية في الدولة وقد بدأت هذه التطورات منذ الاستقلال إلى غاية اليوم وستظل هذه البيئة قابلة للتطوير لاستيفاء متطلبات تحقيق التنمية داخليا ومواكبة التطورات الاقتصادية خارجيا.

وباستخدامنا أرقام أحد البنوك العمومية تمكنا من معرفة مدى مساهمة هذا البنك في تحريك عجلة الإستثمار في منطقة الجنوب الشرقي التي تشمل خمس ولايات في كل منها عدد معين من وكالات البنك المدروس، حيث تبين لنا المساهمة الضعيفة التي يقدمها البنك المدروس في تطوير حركة الاستثمار خلال فترة الدراسة، خاصة من حيث الدور الأساسي للبنك وهو منح الائتمان، حيث تبين لنا أن العدد الأكبر من المستثمرين يستفيدون من العمليات البنكية الأخرى غير القروض الإستثمارية.

قائمة المراجع:

- ¹ - مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 8 و 9 مارس 2005.
- ¹ - علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- ¹ - بقبق ليلي أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 11 و 12/ 03/ 2008.
- ¹ - سهام بوخلالة، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006/2005.
- ¹ - فيروز قطاف، التسويق البنكي بين النظرية والتطبيق دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة-، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003/2002.
- ¹ - سهام بن الشيخ، التطورات العالمية في العمل المصرفي وآثارها على النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماستر، 2010م، ص 54.
- ¹ - عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 11 و 12 مارس 2008.
- ¹ - <http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm#ETABLISSEMENTS>
- ¹ - http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/66-284%20ar.pdf
- ¹ - http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/82-11%20ar.pdf
- ¹ - http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/93-12%20ar.pdf
- ¹ - http://www.andi.dz/PDF/legislation_ar/develop_inv/1609%20ar.pdf
- ¹ - ANSEJ: Agence Nationale de soutien a l'Emploi des Jeunes, CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chomage, ANGEM: Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie.

الهوامش

- ¹ - مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 8 و 9 مارس 2005.
- ² - علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.

- ³- بقيق ليلي أسهمان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 11 و 12/ 03/ 2008.
- ⁴- سهام بوخلالة ، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 ، مذكرة ماجستير ، تخصص دراسات إقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006/2005.
- ⁵-فيروز قطاف، التسويق البنكي بين النظرية والتطبيق دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة-، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003/2002.
- ⁶-سهام بن الشيخ، التطورات العالمية في العمل المصرفي وآثارها على النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماستر، 2010م، ص 54.
- ⁷-عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 11 و 12 مارس 2008.
- ⁸- <http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm#ETABLISSEMENTS>
- ⁹- http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/66-284%20ar.pdf
- ¹⁰- http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/82-11%20ar.pdf
- ¹¹- http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/93-12%20ar.pdf
- ¹²- http://www.andi.dz/PDF/legislation_ar/develop_inv/1609%20ar.pdf
- ¹³- ANSEJ: Agence Nationale de soutien a l'Emploi des Jeunes, CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chomage, ANGEM: Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie.